ملحق

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي (3 يونيو/حزيران 2016)

ألف- العمل في السياقات الهشة، بما في ذلك في البلدان المتوسطة الدخل

1- افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الاجتماع المشترك بالترحيب بجميع المشاركين من المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي. كما رحب بنائب الأمين العام للأمم المتحدة.

2- ووصف نائب الأمين العام، في ملاحظاته الافتتاحية، وضع الأعمال المشتركة للأمم المتحدة على ضوء الاتفاقات العالمية الرئيسية الأخيرة مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسلط الضوء على المجالات التي يلزم فيها أن تتعاون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بكثافة أكبر لبناء مجتمعات سلمية. ومن بين تلك المجالات: مقاربة مسألة منع النزاعات والحد من مخاطر الكوارث من خلال التخطيط والبرمجة المشتركين، والقيادة الجماعية، والتمويل الذي يمكن التنبؤ به؛ وتعميم التركيز في جميع البرامج على فئات المجتمع الأكثر ضعفا وتهميشا، ولا سيما الشباب؛ وبناء نُظم إحصائية وطنية وتوسيع نطاق استخدام البيانات الضخمة؛ والعمل رأسيا داخل الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة بغية توحيد الجهود؛ والتوسع في استخدام إجراءات التشغيل الموحدة على الصعيدين العالمي والإقليمي، مثل تلك المستخدمة في مبادرة "توحيد الأداء"؛ وإصلاح الهيكل العام للمعونة.

3- وقدمت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لليونيسف النجاحات والتحديات التي تواجه منظمتيهما عند العمل في السياقات الهشة، بما في ذلك في البلدان المتوسطة الدخل. وشددت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أن النزاع والهشاشة هما أكبر عقبتين أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولهذا السبب يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تعالج الأسباب الجذرية للمشاكل وتعطي الأولوية لبناء القدرة على الصمود. وأشارت إلى أن نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات الذي تأخذ به مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هو الأداة الصحيحة لتضافر الجهود على نطاق المنظومة. أما المدير التنفيذي لليونيسف فشدد على أنه رغم أهمية التركيز على الدول الهشة، يجب أن يكون الناس في محور العمل الإنمائي والإنساني. وأشار إلى أن البيانات الأفضل (المصنفة والمبتكرة)، والطابع العالمي الشامل (عدم ترك أحد يتخلف عن الركب) والتكامل الأوثق للعلاقة بين المسائل الإنمائية والإنسانية (الجمع بين الفقر، والنزاع، والمناخ، وندرة الموارد، وما إلى ذلك) من شأنها أن تؤدي إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. وأضاف أن هذه التحديات لا تنفصل عن بعضها البعض، وينبغي أن تكون الاستجابة إليها كذلك.

4- وناقش المنسق المقيم للأمم المتحدة في ألبانيا كيف يمكن أن يساعد تمويل بناء السلام على انتشال أقل البلدان نموا من حالة الهشاشة. واسترعى الانتباه إلى توافق ناشئ في الآراء بشأن كيفية التعامل مع الأزمات وبناء مجتمعات سلمية،

يتضمن: (أ) معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل؛ (ب) ممارسة منع النزاعات في مجال التنمية؛ (ج) تطبيق مبادئ السلام المستدام في منظومة الأمم المتحدة ككل؛ (د) توسيع مفهوم حقوق الإنسان؛ (ه) تعزيز العلاقات العابرة للحدود؛ (و) ضمان التمويل الذي يمكن التنبؤ به. وناقش المنسق دون الإقليمي لشؤون التنمية لدى مرفق الاستجابة دون الإقليمية للأزمة السورية بدوره موضوع الهشاشة في سياق الأزمات الممتدة، بالتركيز على بناء القدرة على الصمود في البلدان المتوسطة الدخل. وأبرز أن الأدلة الميدانية تبيّن كيف يمكن أن تزعزع الصدمات استقرار البلدان المتوسطة الدخل، وتضيع المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس في إقليم ما. وأشار إلى أن عدم قدرة هيكل المعونة الحالي على معالجة الأزمات بشكل مناسب لا يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة. غير أن الاستجابة الإنمائية القائمة على الصمود التي تتبعها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وتجمع الأنشطة الإنمائية والإنسانية في منصة واحدة، تعدّ تقدما كبيرا، خاصة بالنسبة لأزمة الجمهورية العربية السورية. وأوضح أن الأدلة تشير إلى الحاجة إلى: (أ) أنواع جديدة من الاستجابة للأزمات؛ (ب) المعرفة والتكنولوجيا؛ (ج) التمويل الذي يمكن التنبؤ به والعالي الجودة؛ (د) جمع الاستجابات على جميع الجبهات.

5- وناقش رؤساء المجالس التنفيذية الأربعة، ورؤساء منظمات الأمم المتحدة الست، وأعضاء المجالس التنفيذية الفرص والتحديات التي تواجه العمل في الدول الهشة، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل. وشاركت الدول الأعضاء بنشاط طوال الدورة وقدمت عددا من التعليقات، وعلى الأخص ما يلي:

- تتطلب الهشاشة في الدول الهشة والبلدان المتوسطة الدخل استجابات متعددة الأبعاد ومتكاملة ومشتركة، وتقديرات وتقييمات لتركيز المساعدة بشكل أفضل؛
- يتطلب بناء السلام والقدرة على الصمود التكامل بين الجهود الإنسانية والإنمائية؛
- ينبغي أن يكون إصلاح هيكل المعونة الحالي من أولويات الأمم المتحدة؛
- 'الهشاشة' كمفهوم في حاجة إلى تعريف أكثر وضوحا يركّز على 'الناس' في كل المجتمعات، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، وليس على الدول؛
- التعزيز المالي والمؤسسي أساسيان لبناء القدرة على الصمود في السياقات الهشة؛
- تؤدي النساء والفتيات دورا محوريا في بناء القدرة على الصمود في السياقات الهشة.

6- وفي الختام، سلط المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الضوء على أنه عند معالجة مسألة الهشاشة يجب أن تركز مساعدة الأمم المتحدة على الناس، وليس الدول، في بناء القدرة على الصمود قبل وقوع الأزمة. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى أشكال مبتكرة للتمويل إلى جانب نظم مبتكرة لقياس الهشاشة من أجل تخصيص التمويل والدعم. وفي هذا السياق، على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا في جذب استثمارات القطاع الخاص في السياقات الهشة العالية المخاطر.

7- وأكد رئيس المجلس التنفيذي لليونيسف على أهمية الجهود المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في معالجة الهشاشة الأوسع نطاقا التي تؤثر على جميع المجتمعات، من خلال منظور يركز على الناس، ووقف انتشارها. وبالانتقال من الهشاشة إلى الصمود، على منظومة الأمم المتحدة أن تعطي الأولوية للسكان المعرضين للمخاطر والمهمشين والضعفاء، ومعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل عن طريق القضاء على الفقر والحد من أوجه التفاوت وعدم المساواة بين الناس.

8- وفي الختام، شكر رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الوفود ومنظمات الأمم المتحدة الست على مشاركتها في الجزء الصباحي من الاجتماع المشترك.

باء- البيانات الضخمة وأهداف التنمية المستدامة

9- رحب رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بأعضاء المجالس التنفيذية الأربعة، وممثلي منظمات الأمم المتحدة الست وضيفة شرف هذه الدورة المتكلمة في المناقشة المتعلقة بالبيانات الضخمة وأهداف التنمية المستدامة.

10- ولفت المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في ملاحظاته الافتتاحية، الانتباه إلى إمكانات البيانات الضخمة – وهي المجموعات الكبيرة من البيانات التي يمكن تحليلها للكشف عن أنماط واتجاهات وارتباطات – لتوفير معلومات في الوقت الحقيقي، خاصة أثناء الأزمات. وأشار إلى أن البيانات الضخمة تؤثر أيضا على المشاركة السياسية والاجتماعية للناس، والتوعية بالمسائل الرئيسية، ورسم خرائط السكان، من بين أمور أخرى. غير أن الاستفادة من إمكانات البيانات الضخمة لا تتطلب بناء قدرات النظم والموظفين على الصعيد الوطني فحسب بل وبناء القدرات في الأمم المتحدة أيضا، وهي خطوة تتطلب تغيير المواقف تجاه البيانات حتى يفهمها الناس كدليل.

11- وأكدت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة قوة البيانات في توفير منظورات اجتماعية واقتصادية مختلفة بشأن القضايا، ولا سيما فيما يتعلق برفاه النساء والفتيات، والمساعدة في تنوير تخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها. وأشارت إلى أن نقص المعرفة يقيد قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة للأزمات والتصدي لها. وبالتالي من الضروري تحسين البيانات الإحصائية الوطنية واستخدام البيانات الضخمة لاستكمال البيانات التقليدية. ونظرا لإمكانات البيانات، فلا بد من أن تكون معرفة كيفية استخدامها ونشرها هدفا مهما للحكومات والأمم المتحدة. غير أنها شددت على أن البيانات الضخمة لا تحل محل المسؤولية عن المعرفة والعمل.

12- وقدمت ضيفة الشرف المتكلمة، أستاذة شبكة جيري هولتين العالمية في كلية تاندوم للهندسة بجامعة نيويورك ومديرة مؤسسة GovLab عرضا عن *كيفية حل المشاكل العامة بالبيانات*. وسلطت الضوء على أن الثورة في التفكير الحالي عن البيانات تنطوي على تحول في التركيز من الحكومة إلى شفافية النتائج وسياسة البيانات المفتوحة، التي لا تخلق اقتصاد البيانات فقط ولكنها تخلق أيضا 'أخلاقيات البيانات'. وأشارت إلى أنه في حين أن الممارسين قبلوا الفرضية القائمة على الأدلة، فإن كيفية استخدام البيانات لإبلاغ السياسات لا تزال تشكل تحديا. ولكن حتى عندما يتحقق ذلك، يتعين أن تدور المناقشات والأعمال والشراكات حول العلاقة بين السياسات والبيانات. ولفتت الانتباه إلى الدور الذي تؤديه 'تعاونيات البيانات' مثل تويتر أو إنتل في المساعدة على إيجاد حلول جديدة للمشاكل. فبيانات الهاتف، مثلا، تعطي صورة أفضل عن تنقلات الناس في أفريقيا مما تعطيه البيانات العامة، في حين أن بيانات الهاتف في مدينة نيويورك تسمح لأصحاب الأعمال الصغيرة بتحديد أين يمكن أن يقوموا بالاستثمار. غير أن البيانات وحدها لا تكفي – فيتعين تجهيزها وتحليلها لتكون مفيدة. كما أن التعاون والشراكات يساعدان أيضا على ضمان الاستفادة من المواهب غير المستغلة. بيد أن مشاكل الخصوصية والوصول إلى البيانات تعني ضرورة بناء 'المسؤولية عن البيانات' في أعمال الإغاثة. وسلطت الضوء على أن الأمم المتحدة بدأت تستكشف أفضل السبل لتحقيق ذلك من خلال التعاون بين مؤسسة GovLab، ومبادرة الأمم المتحدة لجس

النبض العالمي، ومختلف منظمات الأمم المتحدة. وفي ختام كلمتها، أكدت أن تبادل البيانات – وليس الاحتفاظ بها لأنفسنا – يعتبر أساسيا لحل المشاكل الإنمائية والإنسانية.

13- وردا على ذلك، قدمت دولتان من الدول الأعضاء عددا من النقاط، أبرزها ما يلي: (أ) هناك عدم مساواة في البيانات، حيث تمتلك بعض البلدان والأقاليم البيانات والقدرة على استخدامها بينما تفتقر بلدان وأقاليم أخرى إليها؛ (ب) المواقف الثقافية تؤثر على جمع البيانات وتفسيرها ويمكن أن تجعلها نتيجة لذلك غير موثوقة؛ (ج) بما أن تجربة استخدام البيانات الضخمة للأنشطة الإنمائية والإنسانية لا تزال في مراحلها الأولى، فإن إمكاناتها الفعلية لا تزال غير واضحة؛ (د) تنطوي ملكية قواعد البيانات والتحكم بها على مشاكل، خاصة عندما تكون في يد القطاع الخاص، بسبب آثارها الأخلاقية والتنظيمية؛ (ه) يجب أن يكون الناس في مركز البيانات الضخمة وأن يشتركوا في تطبيقاتها؛ (و) يجب أن تُستخدم البيانات الضخمة في بناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية لإنتاج البيانات، وألا تطغى عليها؛ (ز) من المهم مواصلة المناقشات حول البيانات الضخمة ضمن خطة عام 2030.

14- وفيما يتعلق بالموضوع الرئيسي للبيانات الضخمة وأهداف التنمية المستدامة، قدم برنامج الأغذية العالمي بدوره نتائج مستقاة من استقصاء بالهاتف المتنقل ساعدت في دعم صنع القرار على المستوى القطري، وأوضح صندوق الأمم المتحدة للسكان كيف تستخدم الصور الساتلية في إنتاج تقديرات عن السكان في أفغانستان. وسلطت دولتان من الدول الأعضاء الضوء على مسألة أنه في حين أن البيانات المصنفة بالغة الأهمية، فإن العديد من البلدان تفتقر للقدرة اللازمة لإنتاجها؛ كما أن تبادل البيانات بين وكالات الأمم المتحدة جيد ولكنه شديد التجزؤ. كما أعربت الدولتان عن رغبتهما في معرفة نتائج ومستقبل مختبرات ابتكار البيانات التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، وما إذا كان هناك نهج معادل لمبادرة خصوصية البيانات التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لدى الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة.

15- وفيما يتعلق بالموضوع الثاني – وهو جمع البيانات والأساليب – قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرضا عن: (أ) كيفية مساعدة المصادر الجديدة للبيانات في قياس التغيرات في معدلات الفقر في السودان، باستخدام الصور الساتلية لتحديد مستويات الدخل على أساس استهلاك الكهرباء واستخدام الهاتف المتنقل؛ (ب) قياس التقدم المحرز في تحقيق الهدف 16 في تونس، باستخدام بيانات الوسائل الاجتماعية لجمع التصورات عن الفساد. وبينت اليونيسف بدورها كيف استخدمت الهواتف المتنقلة لتحديد 'بقع المخاطر' والتدخلات الممكنة، كما في الاستجابة لأزمة إيبولا في غرب أفريقيا، على سبيل المثال. وسلطت الدول الأعضاء الضوء على تجاربها الوطنية في مجال جمع البيانات من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية للمساعدة في تحديد المشاكل ومعالجتها، ورحبت بالجهود ذات الصلة التي تبذلها الأمم المتحدة. وشددت على أهمية بناء القدرة على جمع البيانات وتصنيفها على المستوى القطري، خاصة لأقل البلدان نموا. واسترعت الانتباه إلى الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب، وشددت على دور الأمم المتحدة في قيادة الجهود الرامية إلى تحديد كيف يمكن أن تعود البيانات الضخمة بفائدة على كل الناس، مع احترام خصوصية الأفراد. والتمست الحصول على معلومات عن متى وكيف ستستثمر الأمم المتحدة في بناء القدرات المتعلقة بالبيانات الضخمة أو في خطة معالجتها. وسلطت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الضوء على أهمية التعاون المستمر بين منظمات الأمم المتحدة، وأشارتا إلى الدور الحفّاز لمبادرة الأمم المتحدة لجس النبض العالمي وتعاونها في معظم مبادرات البيانات الضخمة التي تقدمها منظمات الأمم المتحدة.

16- وأشار رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، في تلخيصه للمناقشات، إلى أنها جاءت في وقتها المناسب، في ضوء ثورة البيانات وخطة عام 2030، والأهمية المتزايدة للبرمجة القائمة على الأدلة ورصد النتائج وتقييمها. غير أنه شدد على تحديات بناء القدرات في مجال البيانات الضخمة، التي لا تزال العديد من البلدان تفتقر إليها. وأضاف أن إمكانات التوسع السريع لتكنولوجيا الاتصالات وتنوعها هائلة، وعلى الأمم المتحدة تسخير هذه القوة. ولذا فمن الضروري تعزيز القدرات الوطنية في مجال البيانات الضخمة مع العمل في الوقت نفسه على إنشاء إطار تنظيمي لحماية الخصوصية. واقترح أن بمقدور الأمم المتحدة أن تعمل أيضا كجهة منظِّمة لتعاونيات البيانات في المستقبل.

17- وسلط رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم للمرأة المتحدة والممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، في ملاحظاته الختامية، الضوء على ضرورة: تطبيق منظور جنساني في كل أعمال الأمم المتحدة بشأن البيانات الضخمة؛ وسد الفجوة الرقمية بين الجنسين؛ وحماية الخصوصية. وشدد سعادته أيضا على أنه بالرغم من أن البيانات الضخمة لا تحل محل عمل الحكومات على جمع البيانات، فإنها يمكن أن تكون مكملة لها.

18- وأغلق رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الاجتماع بتوجيه الشكر إلى الوفود ومنظمات الأمم المتحدة الست على مشاركتها الفعالة ومناقشاتها المثمرة.